

تطوير المناهج التعليمية وأثره في جودة العملية التعليمية بين الواقع الموجود والأمل المنشود

The development of educational curricula and its impact on the quality of the educational process between reality and aspiration

عبد القادر بسباسي*، جامعة تسمسيت، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة، abdelkader.besbassi@cuniv-tissemsilt.dz،
مصباح محمد، جامعة تسمسيت Messabihmah@gmail.com

تاريخ النشر: 31 / 12 / 2022

تاريخ القبول: 27 / 11 / 2022

تاريخ الاستلام: 10 / 09 / 2022

ملخص:

لاشك أن العالم من حولنا يتطور باستمرار، والعلوم تتقدم سريعا مما أضفى على العصر صبغة تكنولوجية وانفتاحا على العالم، استوجب تطوير مناهجنا لتواكب متطلبات عصرنا، ولهذا فقد أصبح إصلاح المنظومة التربوية، باعتماد عناصر الجودة الشاملة أكثر من ضرورة تلمها التحديات والرهانات، في عصر يتسم بالانفجار المعرفي المتنامي، وبثورة تكنولوجية الإعلام والاتصال والعملة الزاحفة، كل هذا جعل الأنظار توجّه إلى المدرسة التي يجب أن تسير كل ذلك بفاعلية وتجديد استجابة لحاجات الأفراد المتجددة في المجالات وخاصة في الجانب التربوي.

فالدول تسعى جاهدة إلى تطوير مناهجها وتحديثها لمسايرة هذه التطورات الحديثة، ولذلك كانت العملية التعليمية التعلّمية عملية متحركة ومتغيرة تبعا لتغير الحياة، فالمناهج التعليمية مطالبة بمسايرة هذا التغير ومواكبته حتى يحقق التعليم طموحات الأمة وتطلعاتها لحياة أكثر تطورا وازدهارا .

فتطوير المناهج مطلب تربوي، واقتصادي واجتماعي يستدعي السعي إلى تحقيق تطابق المناهج مع التطلّعات والأهداف المرسومة، فهو يمثل القضية الأمّ في الإصلاح التربوي.
الكلمات المفتاحية: المناهج التعليمية، الإصلاح التربوي، التطوير، الجودة، التعليم.

Abstract:

There is no doubt that the world around us is constantly evolving, and science is advancing rapidly, which has given the era a technological character and openness to the world, which necessitated the development of our curricula to keep pace with the requirements of our time. The reform of the educational system, by adopting the elements of total quality, has become more than a necessity dictated by challenges, in an era characterized by the growing knowledge explosion and the revolution of information and communication technology in addition to globalization. All this made the attention turn to the school, which must keep pace with all this effectively and innovatively in response to the renewed needs of individuals in all fields, especially in the educational one. All countries are doing their best to develop and modernize their curriculum to keep pace with these modern developments. Therefore, the educational and learning process is a moving and changing process according to the change of life. The educational curricula are required to keep with this change to achieve the aspirations of the nation for a more developed and prosperous life. Curriculum development is an educational, economic, and social requirement that calls for efforts to achieve consistency of curricula with the aspirations and goals set, as it represents the main issue in educational reform.

Keywords: Educational curricula, educational reform, development, quality, education.

* المؤلف المرسل: عبد القادر بسباسي

مقدمة:

إنّ الحديث عن تطوير المناهج يعدّ من الموضوعات التي تشغل بال الكثير من المربين، ذلك أن أيّ تغيير في المجتمع لابدّ وأن يتبعه تغيير في النّظام التعليمي، الذي يستوجب بدوره تغييرا في مناهج التعليم، وهذه الأخيرة بدورها تتطلب تغييرا في المقررات والكتب المدرسية، وطرق التّدريس، ووسائل التّعليم، وأساليب ووسائل التّقويم، والأنشطة المدرسية، والإدارة المدرسية.

فالحديث عن المناهج التّعليمية هو حديث عن المجتمع في علاقاته بماضيه وحاضره الزّاهن وتطلّعاته المستقبلية، وهو أيضا يمثل الأصول الثّابتة والأوضاع المتغيرة والحاجات المتجدّدة، فهو بمثابة انتقاء المعرفة وكيفية التّعامل معها، لأنّ المناهج المدرسيّة تمثل روح الأنظمة التّعليمية وعمودها الفقري، فهي المحور الأساس في النّظام التّعليمي، بها تُبنى الأجيال وفق الصّورة التي يرسمها المجتمع، وتُحدّد معالم الطّريقة لبلوغ الأهداف التي رسمها المجتمع في فلسفته.

ولذا أجمع المربّون على أنّ المنهاج الدّراسي عمود بناء العملية التّعليميّة التّعلّميّة، ولذلك كانت المناهج ولازالت تكتسي الأهمية الكبرى كونها الضّابط المحدّد لهوية المجتمع، وقيّمه وثقافته، وفلسفته، وتطلّعاته، ولهذا يجب أن تخضع بين الفينة والأخرى إلى عملية تقويم سواء كان ذلك في مرحلة الإعداد والبناء والتّجريب أو في مرحلة الاستخدام والتّوظيف، أو في مرحلة ما بعد التّطبيق، وهذا كلّه للتأكد من أنّها لازالت تحقّق الأهداف التي وُضعت من أجلها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنّها مازالت تواكب روح العصر في ميادين العلوم والمعارف، وهذه العملية سابقة لعملية تطوير المنهج والهدف منها معرفة جوانب القصور وجوانب القوّة فيه، وعليه ننطلق من الإشكالية التالية للوقوف عند مرحلة هامة من مراحل المنهاج التعليمي: ما مفهوم تطوير المنهاج؟ وما هي دواعي تطويره؟

وانطلاقا من الإشكالية السّابقة يمكن أن تتفرّع عنها التّساؤلات التّالية: ما مفهوم المناهج التعليمية؟ وكيف تطور هذا المفهوم؟ وما مدى فاعلية ونجاعة الإصلاحات التربوية التي عرفتها المنظومة التربوية في الجزائر؟ وما مدى تطبيق معايير الجودة فيها؟

2. مفهوم المنهاج :

1.2 مفهوم المنهاج في اللغة:

بالعودة إلى المعاجم العربية القديمة نجد أنّ كلمة المنهج و المنهاج "تدل على عدّة معان فقد أورد صاحب اللسان تعريفا وافيا لمصطلح المنهج قوامه: (نهج) طريق، نهج : بين واضح ، وهو النهج والجمع نهجات ونُهَج ونهوج ، والمنهاج : كالمنهج ، وأنهج الطريق: وضح واستبان . وصار نهجا واضحا بيّنا. والمنهاج الطريق الواضح. واستنهج الطريق: صار نهجا، وفلان يستنهج سبيل فلان أي يسلك مسلكه. والنهج: الطريق المستقيم، وفي حديث العباس لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ترككم على طريق ناهجة أي واضحة بيّنة.(ابن منظور م.، 2000، صفحة 383).

وفي المنجد : نهج نهجا الأمر: أبانه وأوضحه ، ونهج الطريق: سلكه، واستنهج الطريق: صار نهجا واضحا، والنهج (مصدر) الطريق الواضح ، المنهج والمنهج والمنهاج جمع مناهج: الطريق الواضح.(لويس، 2008، صفحة 841).

ومما تقدم نلاحظ أن معنى كلمة منهج يفيد الطريق، والمسار، والخطة المرسومة والتبيين، والوضوح.

2.2 مفهوم المنهاج في الاصطلاح:

لقد اختلف مفهوم المنهج عند علماء التربية، ممّا أدى إلى تعدّد التعريفات لهذا المفهوم التربوي، ولعلّ من أهمّ الأسباب التي أدت إلى ذلك : التباين والتنوع في الخلفيات المعرفية والخبرات التربويّة والحياتية عند هؤلاء العلماء أولا، والتطورات الحاصلة في ميادين العلوم والتربية وعلم النفس ثانيا، وكثرة مطالب المجتمع المتجددة باستمرار ثالثا، ثم المطالب التي فرضت نفسها على القائمين على التربية عند القيام بعملية البحث، واقتراح النظريات أو التعريفات الجديدة،

أو عند وضع الخطط المناسبة للمجتمع وما أفرزته من تغيير في فلسفة التربية وأهدافها وطرقها (سعادة و إبراهيم، 2014، صفحة 31).

وكان ذلك أن ارتبط مفهوم المنهج بتعريفين: أحدهما تقليدي قديم ضيق يركّز على المعلومات والآخر حديث معاصر يهتم بتنمية شخصية المتعلم بجميع أبعادها لمواجهة التحديات، ولم يظهر المفهوم إلا في القرن الماضي، مع ظهور المناهج كعلم قائم بذاته مستقل عن بقية العلوم التربوية.

3.2. المفهوم التقليدي للمنهج :

يستند المفهوم التقليدي للمنهج على مرتكزات التربية القديمة -التقليدية- التي ترى في تزويد المتعلم بالمعارف الهدف الأسمى للتربية لأنها هي التي تؤدي إلى تعديل سلوك الفرد بمجرد معرفته لها وتمكنه منها (عطية م.، 2013، صفحة 291) فالمفهوم التقليدي للمنهج يرى أن المنهج: ينبع من التربية "التقليدية التي تعتبر أن الهدف الأسمى للتربية هو تزويد المتعلم بأكبر قدر من المعلومات وذلك تماشياً مع اعتقادهم بأن المعرفة قيمة في حدّ ذاتها وبأن تزويد المتعلم بهذه المعرفة يكفي لتوجيه سلوكه بما يتفق مع مضمون هذه المعرفة. (الوكيل و المفتي، المناهج - المفهوم - العناصر - الأسس ، التنظيمات والتطوير ، ، 2004، صفحة 5).

فالمفهوم التقليدي للمناهج يقوم على تلك المبادئ التي اعتمدها التربية اليونانية القديمة، والتي تعد نظرية المعرفة من أهم مكوناتها. ويعرف المنهج في المفهوم التقليدي على أنه: "مجموعة من المعلومات التي تكسيها المدرسة لتلاميذها بهدف إعدادهم للحياة وتتضمن هذه المعلومات مجموعة متنوعة من الحقائق والمفاهيم والمصطلحات والقوانين والنظريات في مجالات المعرفة المختلفة، وتقدم هذه المعلومات من خلال مواد دراسية منفصلة مثل: العلوم والرياضيات والمواد الاجتماعية، واللغات، والتربية الدينية، والتربية الفنية، والتربية الرياضية، ويخصص كتاب دراسي مستقل لكل مادة من المواد الدراسية". (الشريبي و الطناوي، 2015، صفحة 11).

4.2. المفهوم الحديث للمنهج:

لقد ظهر المفهوم الحديث للمنهج كرد فعل للانتقادات التي وجهت إلى المفهوم القديم للمنهج، وكان من عوامل ظهوره:

- 1- الانفجار المعرفي والثورة في مجال المعلوماتية، وتكنولوجيا المعلومات التي دخلت مجالات الحياة المختلفة.
- 2- ظاهرة العولمة واستحقاقاتها وظهور التكتلات السياسية والاقتصادية، وما يترتب عليها من مستجدات في المجال الثقافي والسياسي والمعرفي.
- 3- التطور العلمي والتكنولوجي وما نتج عنه من تغيير ثقافي، والذي غير الكثير من القيم والمفاهيم الاجتماعية التي كانت نمطاً سائداً، وأدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في أحوال المجتمع وأساليب الحياة فيه. فأظهرت قصورا جوهرية فيه وفي مفهومه. (الحيلة و المرعي، 2014، صفحة 17).

ويعرف المنهج في المفهوم الحديث على أنه: "مجموعة الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية التي تهيئها المدرسة لتلاميذها داخل المدرسة وخارجها بقصد تأمين نموهم الشامل في جميع النواحي وتعديل نشاطهم طبقاً لأهداف التربية المطلوبة إلى أفضل ما تستطيعه قدراتهم" (بشارة ، 1983، صفحة 12).

وهناك من رأى أن المنهج بمفهومه المعاصر هو: "مخطط تربوي يتضمن عناصر مكونة من أهداف ومحتوى وخبرات تعليمية وتدرّيس وتقييم، وهي مشتقة من أسس فلسفية واجتماعية ونفسية ومعرفية، ويكون مرتبطاً بالمتعلم ومجتمع، ومطبقة في مواقف تعليمية داخل المدرسة وخارجها وتحت إشراف منها، بقصد الإسهام في تحقيق النمو المتكامل لشخصية

المتعلم بجوانبها العقلية والوجدانية والجسمية، وتقويم مدى تحقيق ذلك كله لدى المتعلم "(سعادة و ابراهيم، 2004، ص64)

3. تطوير المناهج التعليمية والجودة:

1.3. مفهوم تطوير المنهج:

1.1.3. تطوير المنهج لغة:

لقد ورد في المعجم الوجيز: "طوره: حوله من طور إلى طور، وتطور: تحوّل من طورٍ إلى طورٍ، والتطور التّغيير التّدرّجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحيّة وسلوكها، ويطلق أيضا على التّغيير التّدرّجي الذي يحدث في تركيب المجتمع، أو العلاقات، أو النّظم، أو القيم السّائدة فيه" (مجمع اللغة العربية، 1989، صفحة 396)، فالتطوير في اللغة العربية معناه التحويل والتغيير والتحسين إلى ما هو أفضل.

وفي المعجم الوسيط: "طوره حوّله من طور إلى طور، وهو مشتق من الطور. وتطور: تحوّل من طور إلى طور" (مجمع اللغة العربية، 1973، صفحة 569).

2.1.3. تطوير المنهج اصطلاحا:

أما في الاصطلاح، فإنّ مصطلح تطوير المنهج «يشير إلى عملية تتناول منهجا قائما بهدف الوصول إلى رفع كفايته وفاعليته».

(القضاة، 2014، صفحة 224) وهناك من رأى أنّ هذا المصطلح يعني تحسين المنهج القائم جزئيا أو كليا، أو تغييره والاستعاضة بغيره، ومن هؤلاء مجاور والديب اللذان ذكرا أنّ تطوير عملية المنهج «هي عملية يقصد بها إجراء تعديلات مناسبة في بعض أو كلّ عناصر المنهج ومجاله، وفق خطة مدروسة من أجل تحسين العملية التربوية ورفع مستواها». (مجاور والديب، 1421هـ، صفحة 585) فالتطوير من هذا المنظور معناه إعادة النظر في كلّ مركبات المنهج بدءاً من الأهداف ووصولاً إلى التقويم، هذا بالإضافة إلى جميع العوامل التي لها علاقة بالمنهج والتي تؤثر فيه وتتأثر به. أما سرحان فيرى أنّ "عملية تطوير المنهج تعني إدخال تجديدات ومستحدثات في مجالها، بقصد تحسين العملية التربوية، ورفع مستواها، بحيث يؤدي في النهاية إلى تعديل سلوك التلاميذ، وتوجيه هذا السلوك في الاتجاهات المطلوبة وفق الأهداف المنشودة". (سرحان، 1983، صفحة 206) والملاحظ أنّ عملية تطوير المنهج قد عرفت عدّة تعريفات نذكر منها:

-عرفتها الفتلاوي بقولها: "هي عملية توجيه المبادئ والمعايير وأساليب التخطيط المقترحة المنهجية لوثيقة تربوية مكتوبة هادفة هي المنهج، وذلك من خلال مراعاة مبادئ تطوير محددة، واستعمال نموذج، وإجراء تطوير ملائم".

(الفتلاوي، 2006، صفحة 294) كما تُعرّف أيضا بأنها: "مجموعة الإجراءات المقصودة الهادفة إلى إحداث تغيير كفي في مكونات المنهج، أو بعضها بقصد زيادة فاعلية المنهج في تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها ليتمشى مع بعض المتغيرات والمستجدات الحاصلة في المجتمع، أو بعض المستجدات العالمية، وقد يكون هذا التطوير كليا شاملا فيسمى تطورا كليا، وقد يكون هذا التطوير تدريجيا، وقد يكون تطورا فجائيا" (عطية م.، 2013، صفحة 291) وتعرف أيضا بأنها: "هي عملية من عمليات هندسة المنهج الرّامية إلى تدعيم جوانب القوة، ومعالجة نقاط الضّعف، أو تصحيحها في كلّ عنصر من عناصر المنهج تصميميا وتنفيذا وتقويما، وفي كلّ عامل من العوامل المؤثرة فيه المتصلة به في كل أساس من أسسه، وفي ضوء معايير محددة، وفق لمراحل معينة". (عطية م.، 2013، الصفحات 291-292).

إنّ التأمّل في هذه التعريفات يوضح أنّ عملية تطوير المنهج تشمل جميع عناصر المنهج من أهداف ومحتويات، وكتب مدرسية، وطرائق تدريس، ووسائل، وأنشطة، وأساليب تقويم بهدف تطوير المنهج إلى الأفضل وتحقيق أهدافه المرسومة بفاعلية وجهد ووقت وتكاليف أقل.

وعرفه أحمد حسين اللقاني على أنه: "النظر إلى المنهج كآلية مركبة تستهدف قيادة العملية التربوية، فإذا كانت المدرسة هي وسيلة المجتمع لتربية الأبناء، فإن المناهج الدراسية هي وسيلة المدرسة في هذا الشأن، ويقصد بالقيادة هنا أن المناهج المدرسية سواء في مرحلة التخطيط، أو التنفيذ، أو التقويم، أو التطوير إنما تعني أساساً تعليم مفاهيم واتجاهات وقيم ومهارات معينة للتلاميذ في كل المراحل التعليمية، وهذا كله إلى جانب ما تباح لهم من أنشطة ومواقف تدريس يؤدي إلى تكوين مواطنين قادرين على تحمل مسؤولية القيادة مستقبلاً، ومن هنا تكون النظرة إلى المنهج باعتباره عملية قيادة مسألة فلسفية تتجه مباشرة إلى نوع الفكر التربوي المتاح بكل أبعاده وهو ما ينعكس على عمليات المنهج". (محمود، 2009، صفحة 57) أما حلبي الوكيل فقد حدّد مفهوم التطوير بقوله: "مفهوم تطوير المنهج لا ينفصل أساساً عن مفهوم المنهج في حدّ ذاته، فالمنهج بمفهومه التقليدي كان عبارة عن المعلومات، والحقائق، والمفاهيم، والأفكار التي يدرسها التلاميذ في صورة مواد دراسية، وبالتالي تطوير المنهج وفقاً لهذا المفهوم كان ينصب على تعديل وتطوير المقررات الدراسية بشتى الصّور والأساليب، والمنهج بمفهومه الحديث هو مجموعة من الخبرات المرئية التي تهيئها المدرسة للتلاميذ تحت إشرافها بقصد مساعدتهم على التّمو الشّامل، وعلى تعديل السلوك، وعلى هذا الأساس فإنّ التّطوير وفقاً لهذا المفهوم الحديث ينصب على الحياة المدرسية بشتى أبعادها، وبكل ما يرتبط بها، فلا يركز فقط على المعلومات في حدّ ذاتها، وإنما يتعداها إلى الطريقة والوسيلة، والكتاب، والمكتبات، الإدارة المدرسية، ونظم التقويم، ثم إلى التلميذ نفسه، والبيئة التي يعيش فيها، والمجتمع الذي ينتهي إليه". (محمود، 2009، صفحة 58).

ويذكر برهامي عبد الحميد أن تطوير المنهج هو: "جميع الخطوات والأفعال والإجراءات التي من خلالها يمكن إصلاح المنهج وتحسينه بحيث تكون نقطة البداية هي دراسة المنهج الحالي لمعرفة نواحي القوة ونواحي الضعف فيه، وترجمة أهدافه إلى الواقع الحيّ تمهيداً لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف". (محمود، 2009، صفحة 58)، في حين عرفته رافدة الحريري بأنه " ذلك التغيّر الكيفي في أحد مكونات المنهج أو بعضها أو جميعها مما يؤدي إلى رفع كفاءة المنهج في تحقيق غايات النظام التعليمي من أجل التنمية الشاملة". (الحريري، 2016، صفحة 269) فتطوير المنهج «عملية تحدث من خلالها مجموعة من التغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر المنهج القائمة بهدف تحسينها، والقدرة على مجاراة المستجدات والتغيرات العلمية والتربوية الحاصلة، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تلبى حاجات المجتمع والأفراد، ويجب مراعاة الإمكانيات المتوفرة من الجهد والوقت والتكلفة». (مجاور والديب، 1421هـ، صفحة 585).

وبناء على ما ورد في هذه التعريفات نخلص إلى أنّ تطوير المنهج بمفهومه الحديث هو عملية شاملة للعملية التربوية والتعليمية، وتشمل هذه العملية مكونات المنهج جمعها، مضافاً إليها الكتاب المدرسي، والإدارة المدرسية وهيكلها وبيئة المتعلم، وكلّ العناصر المتصلة بالمنهج والتي تؤثر فيه وتتأثر به. فعملية التطوير تشمل جملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- تطوير المنهج عملية مركبة تستهدف قيادة العملية التربوية ويقصد بالقيادة هنا المناهج المدرسية سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقويم، أو التطوير.

- تطوير المنهج يشمل الحياة المدرسية بكل أبعادها: المعلومات، الطريقة، والوسيلة، والكتاب، والمكتبات المدرسية، ونظم التقويم، والمتعلم نفسه، والبيئة التي يعيش فيها والمجتمع الذي ينتهي إليه.

- أنّ تطوير المنهج هو جميع الخطوات والأفعال والإجراءات التي من خلالها يمكن إصلاح المنهج وتحسينه

3.1.3. الفرق بين التغيير والتحسين والتعديل:

أشار العلماء إلى هذه القضية المتعلقة بالعناصر المصاحبة لعملية التطوير، وحاولوا التدقيق في هذه المصطلحات والتفريق بينها. فمفهوم التطوير يشمل التغيير والتحسين والتعديل، ولكلّ من هذه المفاهيم دلالتها الخاصة بها:

1-3-1-3 **فالتغيير هو** عملية تتضمن إجراء تغييرات في مكونات المنهج، ولكن هذه التغييرات قد لا تعتبر تحوُّلاً نحو الأحسن، فتكون تغييرات سلبية وعندئذ لا تدخل ضمن مفهوم التطوير " (محمود، 2009، صفحة 221) ذلك أن مفهوم التطوير يقتضي أن تكون التغييرات إيجابية بمعنى أن تعبر عن التحوُّل نحو الأحسن، فالتغيير الذي يدخل ضمن مجال التطوير هو التغيير الإيجابي المرغوب فيه، والمخطط له والذي يحدث عن قصد مسبق.

2-3-1-3 **أما التحسين فهو** "ما يتضمن الدلالة عن إجراء تعديل أو تعديلات جزئية على بعض مكونات المنهج من دون تغيير الهيكل العام له، بقصد الانتقال من مستوى إلى مستوى أفضل، وهو بهذا المفهوم يندرج في مفهوم التطوير". (محمود، 2009، صفحة 222) وعليه فتحسين المنهج يمكن فهمه على أنه تغيير مظاهر معينة في المنهج ولكن دون تغيير المفاهيم الأساسية فيه أو في نظامه (مدكور، 2001، صفحة 287).

3-3-1-3 **في حين أن التعديل:** "هو إجراء جزئي أيضا، لكنه يتناول عناصر فيها شيء من الخلل، أو الانحراف عن المسار الصحيح، تم اكتشافه عن طريق عملية التقييم وأظهرت نتائجها". (محمود، 2009، صفحة 222) فمفهوم التطوير على هذا الأساس هو عملية أشمل وأعمّ من التعديل والتحسين والتغيير، فهو يشمل جميع عناصر المنهج وكلّ ما يتعلق بالعملية التعليمية التعليمية بقصد تطويرها نحو الأفضل.

ومع ذلك ينبغي أن ندرك أن هناك تداخلا بينها، فكلّ من التحسين والتطوير يتطلب تغييرا مع اختلاف في الحجم والعمق (مدكور، 2001، صفحة 287).

أما دعمس فقد ذكر فروقا بين التطوير والتغيير رصدها فيما يلي (دعمس، 2011، صفحة 11):

- أنّ التطوير يتجه نحو الأفضل والأحسن، بينما التغيير يتجه أحيانا نحو الأفضل، وأحيانا أخرى نحو الأسوأ.
- أنّ التطوير يحدث بإرادة الإنسان ورغبته الصادقة، بإرادة الإنسان تعد شرطا أساسيا في عملية التطوير، أما التغيير فيحدث بإرادة الإنسان أو بدون إرادته.

- أنّ التطوير شامل ينصب على جميع جوانب الموضوع، بينما التغيير جزئيا إذ ينبأ على جانب معين أو نقطة معينة.
- فالتغيير قد يكون جزئيا أو كليا بينما التطوير فلا يكون إلا جذريا وفي كافة عناصر النظام (السيد، 2011، صفحة 23).

2.3. دواعي تطوير المنهج التعليمي:

كثيرات هي الأسباب التي تدعو إلى تطوير المناهج، فمنها ما يرتبط بسوء وقصور المناهج السائدة، ومنها ما يرتبط بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع والبيئة، أو تلك التي تصيب المتعلمين، أو التي تمسّ النظام التعليمي ذاته بحكم تأثير ما يستجد على الساحة التربوية وغيرها، وهذه الدواعي كما ذكرها فاضل خليل ابراهيم في كتابه أساسيات في المناهج الدراسية، هي (فاضل، 2011، الصفحات 139-140) :

- المتغيرات العالمية في مجال ثورة المعلوماتية والتطور المتسارع في وسائل الاتصال الالكترونية وتقنياتها.
- مشكلات البيئة والتلوث، والدعوة إلى تنمية الوعي البيئي بين الناشئة.
- هموم العولمة وتداعياتها الفكرية والسياسية والاقتصادية وسبل التعااطي معها.
- الدور الجديد للمناهج في تعزيز ثقة المواطن والحفاظ على الوطن ومؤسساته.
- التراكم المتسارع في حيثيات العلوم والمعارف الإنسانية منها والعلمية.
- الرؤى الحديثة في المناهج المعاصرة، والحاجة إلى إحداث التغييرات في نمطية المؤسسة التعليمية والسلم التعليمي، والمراحل الدراسية خاصة في التعليم العام.

- الأفكار والنظريات التربوية التي تدعو إلى جعل التلميذ نقطة الانطلاق والمحور الأساس في العملية التعليمية، وتنمية قدراته العقلية وذكاءاته المتعددة ومهاراته في التفكير الناقد.
- الرغبة في تحقيق الجودة في الأداء الفردي والجماعي فضلا عن السعي نحو إحداث التنمية الشاملة في المجتمع.
- مراعاة احتياجات سوق العمل التي تتطور فيها المهارة بسرعة كبيرة، والتي تحتاج إلى مهارات معينة تتحقق بتطوير المناهج من خلال تبنيها لمعايير الجودة.
- وهناك من رأى أنها تكمن في: (عبد الحميد، 2000، صفحة 171)
- الرغبة في تلافي نواحي القصور التي أظهرتها نتائج تقويم المناهج المطبقة للوصول بها إلى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية الداخلية والخارجية.
- مواكبة التغيرات والمستجدات التي طرأت في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية والتربوية.
- الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها تنمية العنصر البشري القادر على الإسهام بفاعلية في هذه التنمية وقيادتها.
- الرغبة في الارتقاء بواقع العملية التربوية للحاق بركب الحضارة الإنسانية، والإسهام فيها أسوة بالدول المتقدمة. في حين حددها البعض في: (طعيمة، 2004، الصفحات 111-112)
- عجز المناهج الدراسية الحالية عن تحقيق معظم ما تنشده من أهداف، وما تزعم القدرة على إكسابه للدراسيين سواء من حيث المحتوى اللغوي، أو من حيث أنماط السلوك الاجتماعي.
- ما تسفر عنه جهود البحث العلمي في حركته المتطورة من نتائج تفرض نفسها على أهداف التربية ووسائلها.
- تغير المفاهيم والاتجاهات والميول عند أفراد المجتمع، ومن بينهم تلاميذ التعليم العام، وذلك بتأثير طوفان المعرفة المتجددة، وثورة الاتصال ووسائله، مما يفرض علينا تنوع أساليب التعليم لتناسب مع شخصيات جديدة في عصر جديد.
- وقد لخصت الهيئة العلمية (SCRG) الأسباب الرئيسة وراء ظهور الحاجة إلى تطوير المناهج القائمة في خمسة أسباب هي:

- الاستجابة للتطورات العلمية والتكنولوجية.
- الاستجابة لتغيرات اجتماعية خارجة عن النظام التعليمي.
- مواجهة حاجات خاصة لم تكن المناهج السابقة تقابلها.
- الاستفادة من نتائج البحوث التربوية الحديثة.
- الاستجابة لتغيرات داخل النظام التعليم.

3.3. أساليب تطوير المنهج:

- لتطوير المنهج أساليب متعددة، وقد صنفها المهتمون بدراسة المناهج إلى:
- أساليب تطوير قديمة وأساليب تطوير حديثة.
- 1.3.3. أساليب التطوير القديمة: وتشمل هذه الأساليب على:

التطوير بالحذف، أو الإضافة، أو الاستبدال. والملاحظ أن هذا النوع من التطوير يتّصف بأنه يقع على المادة الدراسية وحدها، ويأخذ شكل حذف جزء منها، أو إضافة جزء إليها، أو استبدال مادة بأخرى، ويكون كما يلي:

3-3-1-1 التطوير بالحذف: ويعني حذف المادة. وقد يكون جزئياً فيطلق عليه الحذف الجزئي، فيحذف بموجبه جزء من المادة لأسباب عديدة منها: عدم أهمية الجزء المحذوف، وصعوبة الجزء المحذوف وعدم ملاءمته لمستوى الطلبة، ونقل الجزء من صف إلى صف (عطية م.، 2013، الصفحات 298-299)

وقد يكون الحذف كلياً فيتم حذف مادة بأكملها من المنهاج المقرر لمستوى معين، أو مرحلة معينة لأسباب عديدة منها: عدم أهمية المادة، وعدم ملائمة المادة مستوى نضج الطلبة، ونقلها من مرحلة إلى مرحلة أخرى كاملة، والتقليل من ساعات الدراسة في اليوم الدراسي.

3-3-1-2 التطوير بالإضافة: ويعني زيادة مواد على المنهاج ويأخذ شكلين:

تطوير جزئي فتضاف بعض الموضوعات إلى المادة الدراسية ويكون ذلك عند وجود نقص في المعلومات التي تتضمنها المادة، والهدف من هذه الإضافة هو: سدّ النقص، أو رفع مستوى المادة.

وتطوير كليّ: ويعني إضافة مادة كاملة إلى المنهاج لم تكن مقررة فيه لصف دراسي أو مرحلة دراسية، وذلك لأسباب منها: ظهور حاجة إلى هذه المادة، والرغبة في رفع مستوى المواد الدراسية التي يقدمها المنهاج (عطية م.، 2013، صفحة 299)

3-3-1-3 التطوير بالاستبدال: ويمسّ هذا الأسلوب من أساليب التطوير هيكل المادة بحيث يُغيّر هيكل المادة بهيكل آخر. ويعني هذا الأسلوب «استبدال معلومات أو موضوعات محدثة، أو موسعة، أو ملخصة بموضوعات مشابهة في المنهاج، أو العودة إلى تلك المعلومات والموضوعات المتضمنة في المنهاج وإعادة النظر فيها وتعديلها بما ينسجم والمعطيات الحديثة». (عيسى، 2018، الصفحات 57-58)

ومما سبق نلاحظ أن أساليب التطوير القديمة لا تخضع لمنهجية علمية واضحة ومضبوطة لأن التطوير فيها كان منصبا على المادة الدراسية وإدخال التعديلات عليها بالحذف والإضافة والاستبدال.

2.3.3. أساليب التطوير الحديثة:

تكتسي عملية تطوير المناهج أهمية كبرى لا تقلّ عن تلك التي تتعلق بالبناء، والدليل على ذلك هو أنه لو قمنا ببناء منهج بأحدث الطرق وأحسن الأساليب ووفقاً لأفضل الاتجاهات التربوية الحديثة بحيث يظهر إلى الوجود وهو في منتهى الكمال... ثم تركنا هذا المنهاج عدّة سنوات دون أن يمسه أحد فسيحكم عليه بالجمود والرجعية والتخلف مع أنّ المنهاج في حدّ ذاته لم يتغير ولم يتبدل، ومن هنا يظهر أن عملية التطوير بكل ثقلها عملية هامة لا غنى عنها. فعملية البناء ترتبط بأسس التطوير كما أن المنهاج يتأثر بالمتعلم، والبيئة، والمجتمع، والثقافة، والنظريات التربوية وكلها عوامل تخضع لقوانين التغيير المتلاحقة، فلا المتعلم ثابت، ولا البيئة ساكنة، ولا المجتمع جامد ولا الثقافة صلبة متحجرة، ولا نظريات التعلم باقية على حالها (الوكيل ح.، 2008، صفحة 20)

وعليه. فتطوير المناهج التعليمية عملية لها أهميتها كونها تتسم بالحركية فهي لا تعرف الثبات والركود، تسعى إلى التجديد لنجاح العملية التربوية.

4. إصلاح المناهج التعليمية في الجزائر ومعايير الجودة الشاملة:

منذ بداية الاستقلال والجزائر تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات تربوية وبيداغوجية، مسّت المناهج التعليميّة والبرامج المقررة، بهدف الإصلاح التربوي والتعليمي عن طريق ورشات كبرى للإصلاح استجابة للحاجيات الوطنية، وما تفرضه عجلة التطور المعرفي والعلمي عالمياً " ونظراً لعجز وقصور المناهج المعتمدة على تقديم البديل التعليمي الجيد، والحلول اللازمة للمشاكل الاجتماعية والتعليمية " (الزويني، العرنوسي، وحاتم، 2013، الصفحات 84-85) هذه الأسباب وغيرها جعلت

القائمين على التربية والتعليم في الجزائر يلجأون بعد الاستقلال مباشرة إلى التفكير في إحداث تغييرات جذرية على النظام التربوي الجزائري الموروث عن المستعمر والمتشعب بكثير من القضايا التي لا تخدم المصلحة العامة للوطن كاحتقار اللغة العربية والقيم القومية، فكان الإصلاح التربوي في شكل نوايا ثم تطوّر إلى إجراءات عرفت تطورات ملحوظة في السنوات الأخيرة نظرا للمستجدات المحلية والعالمية، والملاحظ أن إصلاح المنظومة التربوية كان يركز في البداية على بعث مقومات الشخصية الجزائرية وهذا ما يبرزه التأكيد على الأبعاد المحلية في المقررات المدرسية .

1.4. مفهوم الإصلاح :

تحظى عملية الإصلاح بأهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات نتيجة للتغيير الحاصل على مستوى نظمها المختلفة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، فمن خلال عملية الإصلاح والتجديد المتواصل تضمن هذه الأمم القدرة على مواكبة هذا التطور. فهو تغيير إما جزئيا أو كليا في مجالات الحياة المختلفة لا يهدم البناء القائم بلا يسعى إلى تحسينه.

1.1.4. الإصلاح لغة:

الإصلاح في اللغة "من مادة (ص ل ح)، الصلاح : ضد الفساد ،كالصُّلُوح، صَلَحَ ، كَمَنَعَ وكَرُمَ ، وهو صَلَحٌ بالكسر، وصالِحٌ وصلِيحٌ، وأصلحُهُ : ضد أفسده وإليه أحسن ... واستصلح نقيض استفسد" (الفيروز أبادي، 2008، صفحة 1657). وجاء في معجم الإرشاد: "أصلح الشيء: أزال فساده. وأصلح ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق، والإصلاح نقيض الفساد" (توفيق، 2001، صفحة 326)، أما في المعجم الوسيط فقد ورد: "صَلَحَ صِلَاحًا وَصُلُوحًا: زال عنه الفساد، وأصلح في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح نافع وصلح الشيء: كان نافعا أو مناسبا ، يقال: هذا الشيء يصلح لك . وأصلح الشيء: أزال فساده(مجمع اللغة العربية، 1972، صفحة 520).

فالإصلاح في اللغة يعني إزالة الفساد والوصول بالشيء إلى أفضل صوره وأحواله.

2.1.4. الإصلاح في الاصطلاح:

أما الإصلاح في الاصطلاح فيشير إلى: "تغيير يكون إما جزئيا أو جذريا لمجال من مجالات الحياة سواء كانت في المجال الثقافي، أو الاجتماعي أو السياسي، والإصلاح الثقافي يتم في وقت أطول على عكس الإصلاح السياسي ". (الخشاب، 1971، صفحة 13).

3.1.4. مفهوم الإصلاح التربوي :

يتضمن الإصلاح التربوي عدّة عمليات تغيير في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي ترتبط بحاجات المجتمع وفلسفته. ويعرفه الدكتور عبد القادر فضيل بأنه: "تصحيح الأخطاء والمفاسد وإزالة الاختلال، ومعالجة الظواهر السلبية، والتشخيص الموضوعي هو الذي يستطيع الكشف عن الأخطاء والاختلالات ومظاهر النقص التي تعوق المدرسة عن تأدية رسالتها وتقلل فاعلية الجهد التربوي المبذول مما يستجيب للحاجات المتجددة والتغيرات المتلاحقة والتحويلات العميقة " (فضيل، 2009، صفحة 66). كما يعرفه حسن البيلاوي بقوله: "هو ذلك التغيير الشامل في بنية النظام التعليمي، وهو تلك التعديلات الشاملة الأساسية في السياسة التعليمية التي تؤدي إلى تغييرات في محتوى الفرص التعليمية، والبنية الاجتماعية في نظام التعليم القومي في بلد ما ". (البيلاوي، 1988، صفحة 9)

ومن خلال هذين التعريفين يمكن القول أن الإصلاح التربوي هو تلك المحاولات الواعية المتمثلة في الإجراءات التي تهدف إلى تطوير مدخلات النظام التعليمي وتحسين مخرجات المردود التربوي انطلاقا من التغيرات الجذرية والتدرجية في إطار مجموعة من الأهداف.

إنّ من أهداف الإصلاح التربوي في الجزائر: السّعي إلى مراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بشكل علمي يضمن لها انسجامها مع الأهداف المتوخاة، ومع المستجدات العلمية والحضارية والتّحولات السياسية التي تميز مجتمعنا وعصرنا، وإعادة بناء هذه المحتويات وفق تدّرج منهجيّ يراعي قدرات المتعلمين، فقد جاء الإصلاح التربوي للوقوف على النقائص التربوية وسلبياتها، وتثمين عناصر القوة فيها لمسايرة المستجدات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية.

2.4. مراحل الإصلاح التربوي في الجزائر:

مرّ الإصلاح التربوي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بخمس مراحل كبرى، وهي:

1.2.4. المرحلة الأولى: (1962-1970) وفيها ورثت الجزائر منظومة تربوية غريبة في مضامينها وأهدافها، ومحدودة في طاقاتها، ولذلك وجهت عنايتها لإصلاح التعليم فنصبت لجنة إصلاح وكانت السّمة البارزة لهذه المرحلة هو تكثيف الجهود لتعريب التعليم الابتدائي بعد الاستقلال مباشرة والتي نشرت تقريرها سنة 1964م، والاهتمام بالهيكل المدرسية وجلب المتعاونين من أجل التّأطير من دول عربية شقيقة .

2.2.4. المرحلة الثانية: (1970-1976) وفيها تمّ تنصيب لجنة إصلاح ثانية في نهاية الستينات حيث عرفت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1980 إعداد ملفات مشاريع، كمشروع 1973 المتزامن ونهاية المخطط الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني، ووثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 التي عدلت إلى شكل أمرية في 16 أفريل 1976 التي نصت على توحيد التعليم وإجباريته وإعادة هيكلة التعليم الثانوي. وطوال هذه الفترة كانت طريقة التدريس هي التدريس بالمحتويات والمضامين وقد كان تصميم المنهاج يقوم على ذلك. وتميزت هذه المرحلة "بسير الإصلاحات بطيئا، ماعدا زيادة عدد المتدربين من جهة وظهور ظاهرة التسرب المدرسي التي لم تعرف أسبابها وقتئذ لغياب المعلومات عنها، بل وعدم الاهتمام بها"(مقاتل، 2016-2015، الصفحات 62-63).

3.2.4. المرحلة الثالثة: (1976-1990): وتميزت هذه المرحلة بصور أمرية 16 أفريل 1976، وهي عبارة عن أمر رئاسي رقم 76_35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، الذي تضمن الإشارة إلى تنظيم وتجهيز وتسيير المدرسة الأساسية، وقد حدد رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية والإسلامية، والمبادئ الاشتراكية في(الجريدة الرسمية ، 1396هـ/1976م، صفحة 534):

_ تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة.

_ اكتساب المعارف العامة والعلمية والتكنولوجية.

_ الاستجابة لتطلعات الشعب إلى العدالة والتقدم.

_ تنشئة الأجيال على حب الوطن.

4.2.4. المرحلة الرابعة (1990-2003): وتتميز بأربعة أحداث هي:

-إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 13 ماي 2000 التي اعتبرت هيئة استشارية مهمتها إعداد تقارير الخبرة العلمية والبيداغوجية، والشروع في إجراء تعديلات ضرورية لتحسين نوعية التعليم ورفع مستوى الأداء التربوي والمردود التعليمي. انصب اهتمامها على إصلاح المناهج التعليمية لأنه الأداة لتحسين التطور الدراسي، وإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة، وقد ركزت الإصلاحات في هذه المرحلة على(مقاتل، 2016-2015، صفحة 66):

-اعتماد منطق التكوين بدل منطق التعليم.

-اعتماد مقارنة الأهداف في التدريس وبناء المناهج

-تطوير العلاقة بين المعلم والمتعلم

-تنصيب الجهاز الخاص بالمتابعة والتقييم الدائم.

-تعديل الأمر 35-76 المؤرخ في 16 04 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين عن طريق الأمر رقم 03-09 المؤرخ في 13 أوت 2003

-صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية تحت رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008
-المرسوم التنفيذي 315-08 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية.

5.2.4. المرحلة الخامسة (2003- إلى يومنا هذا)

وفي هذه المرحلة تم التركيز على تنظيم التعليم، فالنظام التربوي يشتمل على مستويين اثنين وهما:

- التعليم الأساسي ويدوم تسع سنوات ويشمل التعليم الابتدائي في خمس سنوات، والتعليم المتوسط في أربع سنوات.
 - التعليم الثانوي العام والتكنولوجي: ويدوم ثلاث سنوات حيث يدرس التلميذ في السنة الأولى في الجذوع المشتركة، وابتداء من السنة الثانية يُوجّه إلى شعب متخصصة، ويمنح في الثانويات العمومية أو المؤسسات الخاصة، ويختم باجتياز امتحان البكالوريا(مقاتل، 2015-2016، صفحة 68). وتتميز هذه المرحلة بالشروع في تطبيق المقاربة بالكفاءات بالتدريس، وعصرنة المؤسسات التربوية، بتزويدها بأجهزة الاعلام الألي من خلال تخصيص غلاف مالي محدد لكل المؤسسات التربوية والتكوين المتخصص لفائدة المدرسين وهيئة التأطير للرفع من المستوى العلمي والبيداغوجي لهذه الفئات.
5. مكونات المنهاج ومعايير الجودة الشاملة:

إن ضبط المفاهيم وتحديدتها يعدّ من الأمور الأساسية في المعرفة التي يحتاج إليها كل باحث، يتوخى الدقة والموضوعية في أبحاثه، ولذلك وجب الوقوف عند مصطلح الجودة

1.1.5. مفهوم الجودة في اللغة: جاء في لسان العرب لابن منظور: «جاد الشيء جودة أي صار جيّداً، وأجاد: أتى بالجيد من القول والفعل، ويقال أجاد فلان في عمله وأجود وجاد عمله». (ابن منظور م.، 2000، صفحة 135) فالجودة في اللغة مأخوذة من مادة (جود)، والجيد نقيض الرديء . كما تعود الجودة في اللغة إلى أصلها الاشتقاقي (ج و د)، وهو أصل يدل على التمسح بالشيء وكثرة العطاء. (ابن فارس، 1991، صفحة 493).

وذكر أيضا صاحب اللسان أنّ «جاد بمعنى أحسن، وجاد بالشيء أي أتقنه وأحسنه، وجاد جودة أي صار جيّداً، وجاد وجودة بمعنى واحد». (ابن منظور م.، 1984، صفحة 72).

2.1.5. أما في الاصطلاح: فيعرفها أحمد درياس بأنها: «أسلوب تطوير شامل ومستمر في الأداء، يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهداف كلّ من سوق العمل والطلاب، أي أنها تشمل جميع وظائف ونشاطات المؤسسة التعليمية ليس فقط في إنتاج الخدمة، ولكن في توصيلها، الأمر الذي ينطوي على تحقيق رضا الطلاب، وزيادة ثقتهم، وتحسين مركز المؤسسة التعليمية عالميا ومحليا»

(دعمس، 2009، صفحة 184). فالجودة ليست وليدة اليوم، بل هي ثمرة الحضارة الإنسانية، فقد دعت إليها جميع الديانات السماوية، والتي أكدت على الجودة قولاً وعملاً. فإذا كانت قضية الجودة مهمة في المؤسسات الاقتصادية، فإنها في المؤسسات التربوية والنظم التعليمية أكثر أهمية بسبب ارتفاع تكاليف التعليم، ولذلك بات ضبطها ضروريا باعتبارها وسيلة للتأكد من أن العملية التعليمية، والإدارة التربوية، وتكوين المعلمين، والتطوير التربوي في المؤسسات التعليمية جمعها يتم وفق خطط مرسومة لتحقيق نتائج أفضل بأقل تكلفة وأعلى جودة. ولذلك يمكن القول أن جودة التعليم تؤثر إيجابا في تحسن حياة الأفراد وتأهيلهم للتكيّف مع متطلبات التغيير والتطوير. وتجويده يمكن من إعداد جيل مسلح بالمهارات الأساس للعمل والإنتاج، والاتصال، والمواطنة.

3.1.5. معايير الجودة الشاملة في المنهاج:

إن تبني مصطلح الجودة وإدارة الجودة الشاملة في التعليم يؤدي إلى تغيير أهداف المنهج وتصميمه وأساليب تقويمه، ذلك أنها تعبر عن فلسفة جديدة في نظم التعليم، وتعمل على مواكبة التسارع المعرفي والتكنولوجي لمواكبة العصر وتلبية حاجات المجتمع. وتعرف الجودة الشاملة في مجال التعليم بأنها: "استحضار احتياجات المتعلمين والمجتمع، وجميع المستفيدين من خدمة التعليم داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، ورغبتهم، ووضع البرامج التعليمية على وفق معايير تضمن الاستجابة لتلك الحاجات ورغبات بدرجة تتلاءم وتوقعات المستفيدين وتنال رضاهم" (عطية م.، 2015، صفحة 25) وهذه المعايير ترتبط بمكونات المنهاج وفقا لما يلي:

1.3.1.5. معايير جودة الأهداف: تعدّ الأهداف مكونا أساسيا من مكونات المنهاج ، ومحورا أساسا في العملية التعليمية التعليمية ، تمثل الغايات التي يسعى إليها واضعو المنهاج ، وتعرف على أنها: "عبارات تصف التغيرات أو النواتج المرغوبة أو المرتقبة لدى المتعلم من خلال دراسته برنامج تربوي معين، وقد تكون هذه التغيرات أو النواتج في صورة إضافية لما لدى المتعلمين من معارف وتطوير أساليب تفكيرهم وأدائهم لمهارات لم يكونوا قادرين على أدائها، أو الارتفاع لمستوى أدائهم، أو بإكسابهم ميولا واتجاهات إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم" (شبر، 2014، صفحة 35). فالأهداف هي تلك المعارف والمهارات والقدرات والقيم والاتجاهات التي تشكل النظام التربوي والمراد منها إحداث تغيرات في سلوك المتعلم. ومن معايير جودة الأهداف نذكر أن تشتق من فلسفة المجتمع، وأن تكون قابلة للملاحظة والقياس، وأن تصاغ بطريقة إجرائية، وأن تمثل الأهداف متطلبات الطلبة والمجتمع ومؤسساته. (عطية م.، 2015، صفحة 292).

2-3-1-5 معايير جودة المحتوى : ويقصد بالمحتوى مضمون المنهاج، ويمثل العنصر الثاني من عناصر المنهاج من حيث الأهمية ، ويعرف على أنه: " جملة من الحقائق والمفاهيم والمبادئ والتعميمات والنظريات والمهارات الفعلية والأدائية فضلا عن الاتجاهات والقيم التي ينطوي عليها المنهاج التعليمي المراد من المتعلم اكتسابها واستيعابها وتمثلها في بناء الجوانب الشخصية والوجدانية والمهارية" (الفتلاوي، 2006، صفحة 81). ومن معايير جودة المحتوى: أن تكون الخبرات التي يحتوي عليها المنهج مساهمة للتطورات العصرية، وأن يسهم المحتوى في تلبية أهداف المنهج، وأن يكون المحتوى منظما بطريقة تتسم بالتدرج والتتابع، وأن يتجنب التكرار في المعلومات (عطية م.، 2015، صفحة 293). وأن تكون ذا صلة وثيقة بأهداف المنهاج.

4.3.1.5. معايير جودة طرائق التدريس: وتمثل أحد أهم عناصر المنهاج لارتباطها بالأهداف والمحتوى ارتباطا وثيقا، وتعرف على أنها: "هي الإجراءات التي يتبعها المعلم لمساعدة تلاميذه على تحقيق الأهداف ، وقد تكون تلك الإجراءات مناقشات أو توجيه أسئلة ، أو تخطيط لمشروع ، أو إثارة لمشكلة تدعو التلاميذ إلى التساؤل ، أو محاولة لاكتشاف أو فرض فروض ، أو غير ذلك من الإجراءات ، والطريقة هي حلقة الوصل بين التلميذ والمنهج". (جامل، 2002، الصفحات 16-17). فطريقة التدريس هي تلك الوسيلة أو الكيفية التي يوظفها المعلم أثناء العملية التعليمية التعليمية بهدف تبليغ المحتوى. ومن معايير جودة الطرائق نذكر: أن تنسجم مع أهداف المنهج وتؤدي إلى تحقيقها، وأن تسهم في إثارة دافعية المتعلمين وتفاعلهم مع المادة (عطية م.، 2015، صفحة 293). وأن تكون ملائمة لأهداف الدرس ومرحلة نمو التلاميذ وقدراتهم العقلية والجسمية.

5.3.1.5. معايير جودة التقويم: يعد التقويم من مكونات المنهاج الأساسية، ويعرف على أنه: "عملية تشخيص وعلاج لموقف التعلم أو أحد جوانبه، أو المنهج كله، أو أحد عناصره وذلك في ضوء الأهداف التعليمية، وينبغي أن يؤدي التقويم إلى تعديل العملية التعليمية

(الربيعي، 2016، صفحة 75) ومن معايير جودة التقويم: أن يؤدي التقويم إلى معرفة مستوى تحقيق أهداف المنهج ، وأن يكون دوريا ومستمر (عطية م.، 2015، صفحة 294). وأن تكون أساليب التقويم اقتصادية في الجهد والوقت والتكاليف. (الوكيل والمفتي، 2005، الصفحات 169-170).

6. خاتمة:

- وما نخلص إليه بعد هذه الدراسة من نتائج يمكن أن نلخصها فيما يلي:
 - أنّ المجتمعات مطالبة بإعادة النظر في مقرراتها الدراسية ومنهجها التربوية وفق عناصر الجودة الشاملة لمواكبة التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم من حولنا في المجالات المعرفية، والعلمية، والتكنولوجية في ظل عولمة زاحفة تحسبنا لنظامها التربوي الهادف إلى خلق مواطن صالح.
 - أنّ التطوير يجب أن يراعي مبدأ احترام الهوية، فهو تحصينٌ وحماية للهوية العربية والوطنية بتعزيز القيم ومكانة اللغة والتاريخ.
 - الاهتمام بالاعتبارات الواجب توفرها عند صياغة معايير جودة المناهج الدراسية، كالتركيز على تبني مفهوم انتاج المعرفة بدل تلقينها، وتحديد مستويات الجودة في جميع نواتج التعلم.
 - أنّ المناهج تمثل العمود الفقري للعملية التعليمية التعلمية تواكب الحياة في تطورها، متحركة لا تعرف الثبات، في تطوّر دائم مما جعل القائمين على الشأن التربوي يدعون إلى الاهتمام بالمناهج تخطيطاً وتنفيذاً، وتقويماً، وتطويراً ليوافك المستجدات، ويستجيب للاتجاهات التربوية الحديثة.
 - أنّ تطبيق الجودة في جميع مناحي الحياة بما فيها التربية أصبح مطلباً ملحا من أجل التعامل بكفاءة مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي والتطور التكنولوجي، والتميز فيه والوصول إلى أعلى درجة من الإتقان والجودة هو الطريق إلى البقاء.
 - أننا بحاجة إلى مناهج توازن بين ثنائيات الأصالة والمعاصرة، المحلية والعالمية، النظري والتطبيقي، تراعي في تصميمها رغبات المتعلمين وميولاتهم ومطالب نموهم، واحترام تطلعات المجتمع.
 - أنه على الرغم من وجود محاولات لتطوير الأنظمة التعليمية إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المنشودة التي رسمت لها لافتقارها إلى فلسفة تعليمية واضحة المعالم يعوزها التطبيق الناجع، هذا بالإضافة إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لنجاحها.
7. قائمة المراجع:

المراجع

1. ابتسام، صاحب الزويني، ضياء العرنوسي، و حيدر حاتم. (2013). المناهج وتحليل الكتب (المجلد 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. إبراهيم خليل فاضل. (2011). أساسيات في المناهج الدراسية. العراق، العراق: دار ابن الأثير للطباعة والنشر.
3. أبو الحسن أحمد بن زكريا ابن فارس. (1991). معجم مقاييس اللغة. بيروت، لبنان: دار الجيل.
4. أحمد الخشاب. (1971). الإصلاح التربوي والإرشاد الاجتماعي. مصر: مكتبة القاهرة.
5. أحمد علي مدكور. (2001). مناهج التربية أسسها وتطبيقاتها. مصر: دار الفكر العربي.
6. أسيا محمد عيسى. (2018). المنهج المدرسي وبرامج تعليم الموهوبين (المجلد 1). عمان، الأردن: دار ابن النفيس للنشر.

7. الجريدة الرسمية . (23 أبريل، 1396هـ/1976م). الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية. 534. الجزائر، الجزائر: الحكومة الجزائرية.
8. بسام محمود القضاة. (2014). مقدمة في المناهج التربوية الحديثة (المجلد 1). عمان: داروائل للنشر.
9. جبرائيل بشارة . (1983). المنهج التعليمي. بيروت: دار الرائد العربي.
10. جودت أحمد سعادة، و عبدالله إبراهيم. (2014). المنهج المدرسي المعاصر (المجلد 7). عمان: دار الفكر.
11. حسين حسين البيلاوي. (1988). الإصلاح التربوي في العالم الثالث. القاهرة، مصر: عالم الكتب.
12. حلبي أحمد الوكيل. (2008). تطوير المناهج : أسبابه , أسسه , أساليبه , خطواته , معوقاته. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي للنشر.
13. حلبي أحمد الوكيل، و محمد أمين المفتي. (2004). المناهج - المفهوم - العناصر - الأسس ، التنظيمات والتطوير ، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
14. حلبي أحمد الوكيل، و محمد أمين المفتي. (2005). أسس بناء المناهج وتنظيماتها (المجلد 1). عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
15. خليل إبراهيم شبر. (2014). أساسيات التدريس (المجلد 1). عمان، الأردن: دار المنهاج للنشر.
16. رافدة الحريري. (2016). الجودة الشاملة في المناهج وطرق التدريس . عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
17. رشدي أحمد طعيمة. (2004). الأسس العامة لمناهج تعليم اللغة العربية إعدادها تطويرها تقويمها . القاهرة: دار الفكر العربي.
18. سهلية محسن كاظم الفتلاوي. (2006). المنهاج التعليمي والتدريس الفاعل. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
19. سهلية محسن كاظم الفتلاوي. (2006). المنهاج التعليمي والتوجه والإيديولوجي (النظرية والتطبيق) (المجلد 1). عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
20. شوقي حساني محمود. (2009). تطوير المناهج رؤية معاصرة (المجلد 1). القاهرة مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
21. عبد الحميد الدمرداش سرحان. (1983). المناهج المعاصرة (المجلد 4). الكويت: دار الفلاح.
22. عبد القادر فضيل. (2009). المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات . الجزائر: جسر للنشر والتوزيع.
23. عبدالرحمان عبدالسلام جامل. (2002). طرق التدريس العامة ومهارات تنفيذ وتخطيط عملية التدريس. عمان، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
24. فوزي عبد السلام الشربيني، و عفت مصطفى الطناوي. (2015). المناهج : مفهوما، أسس بنائها، عناصرها، تنظيماتها (المجلد 1). مصر: مركز الكتاب للنشر.
25. ليلي مقاتل. (2015-2016). تقويم المناهج في ظل الاصلاحات التربوية في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر أساتذة التعليم المتوسط ولاية الوادي. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
26. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (2008). قاموس المحيط , تح : أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد. القاهرة: دار الحديث.
27. مجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط (المجلد 2). مصر: مطابع دار المعارف.
28. مجمع اللغة العربية. (1973). المعجم الوسيط (المجلد 2). مصر: مطابع دار المعارف.
29. مجمع اللغة العربية. (1989). المعجم الوجيز. مصر، مصر: مطابع شركة الإعلانات الشرقية للنشر.

30. محسن علي عطية. (2013). المناهج الحديثة وطرائق التدريس (المجلد 1). عمان، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
31. محسن علي عطية. (2015). الجودة الشاملة والمنهج. عمان، الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع.
32. محمد بن مكرم ابن منظور. (1984). لسان العرب. القاهرة، مصر: دار المعارف.
33. محمد بن مكرم ابن منظور. (2000). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صادر.
34. محمد صلاح الدين مجاور، و فتحي عبد المقصود الديب . (1421هـ). المنهج المدرسي , أسسه وتطبيقاته التربوية (المجلد 10). الكويت: دار القلم.
35. محمد علي السيد. (2011). اتجاهات وتطبيقات حديثة في المناهج وطرق التدريس (المجلد 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
36. محمد محمود الحيلة، و توفيق أحمد المرعي. (2014). المناهج التربوية الحديثة: مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
37. محمود داود الربيعي. (2016). المناهج التربوية المعاصرة (المجلد 1). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
38. مصطفى نمر دعمس. (2009). إدارة الجودة الشاملة في التربية والتعليم (المجلد الأول). عمان، الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
39. مصطفى نمر دعمس. (2011). استراتيجيات تطوير المناهج وأساليب التدريس الحديثة (المجلد 1). عمان، الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
40. مصطفى، صلاح عبد الحميد. (2000). المناهج الدراسية عناصرها وأسسها وتطبيقاتها. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
41. معلوف لويس. (2008). المنجد في اللغة والاعلام. بيروت، لبنان: دار المشرق.
42. موسى خليل توفيق. (2001). الإرشاد- معجم – معاصر. سوريا: دار الإرشاد .